

حصل في مدة الرضاع تتعلق به التحريم ومدة الرضاع عند أبي حنيفة
 ثلثون شهرا وقال ابو يوسف وعمرهما سنتان فاذا مضت مدة الرضاع
 لم يتعلق بالرضاع تحريم وقهر من الرضاع ما يحرم من النسب الا ان
 اخت من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج ام اخته من
 النسب واخته من الرضاع يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج اخت
 ابنه من النسب وامرأة ابنه من الرضاع ولا يجوز ان يتزوجها كما
 لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنه من النسب ولبن الحبل يتعلق به التحريم
 وهما ان ترضع المرأة مائة فتكتم هذه الصبغة على زوجها وعلى ابائيه
 وابنائيه ويصح الزواج الذي نخل منه لبن اباء المصعته ويجوز ان
 يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه
 من النسب وذلك الا ان كان له اخت من امه جاز
 لا حريم من ابيه ان يتزوجها وكل صبي اجتماعا على ثدي واحد لم
 يجز له مدها ان يتزوج بالآخرى فلا يجوز ان يتزوج المصعته احدا
 من

من ولد التي ادضعت ولا ولد لها ولا يتزوج الصبي الموضع اخت الزوج
 لانها عنه من الرضاع واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب يتعلق به
 التحريم وان غلب الماء لم يتعلق به التحريم واذا اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم
 وان كان اللبن غالبا عند أبي حنيفة رض الله عنه وان اختلط بالدرء
 وهو غالب يتعلق به التحريم وان حلب اللبن من المرأة بعد موتها فاجز به
 الصبي يتعلق به التحريم واذا اختلط اللبن بلبن شاة واللبن هو الغالب
 يتعلق به التحريم وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم وان اختلط
 لبن امرأتين تتعلق به التحريم بالكثرها عند أبي حنيفة وابي يوسف رضي الله
 وقارحهم يتعلق بهما واذا نزل للبكر لبن فارضع به صبيًا يتعلق به التحريم
 وان نزل لرجل لبن فارضع به صبيًا لم يتعلق به التحريم وان شرب الصبيان من
 لبن شاة فلا رضاع بينهما واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة
 الصغيرة من مثنان في الزواج فان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها ولا صغيرة
 نصن المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت تعمدة به الفساد وان